ملتقى القانونيين من أجل فلسطين (الموسم الثاني)

ملخص الندوة رقم 3 *

لماذا غابت فلسطين عن المحكمة الجنائية الدولية؟ ما التطورات؟ وما المطلوب؟

المعلومات الرئيسية:

- تاريخ الندوة: 26-6-2022
- المدة: 19:00 – 20:45 توقيت القدس
- المكان: منصة زووم
- المتحدثون:
  - جوليا بينزوتي: أستاذ مساعد في جامعة لايدن ومؤلف مشارك لمذكرة حول فلسطين قُدمت إلى المحكمة الجنائية الدولية.
  - جون كويجلي: عالم قانوني، وأستاذ فخري بجامعة ولاية أوهايو، ومحام دولي يتمتع بخبرة واسعة في قضايا حقوق الإنسان.
  - راجي الصوراني: مؤسس ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومحام دولي.
  - تريستينو مارينييلو: محاضر أول في القانون بجامعة جون مورس في ليفربول، وزميل باحث أول في مؤسسة ألكسندر فون هومبولت، وعضو في الفريق القانوني الذي يمثل ضحايا غزة أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- مديرة الحوار:
  - ديانا بوتو: محامية فلسطينية كندية، ومستشارة سياسية للشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، ومحللة في معهد تفاهم الشرق الأوسط.
- الحضور: 35
- المستمعون (أعضاء ملتقى القانونيين من أجل فلسطين): 1100 عضوا
- رابط التسجيل الكامل للندوة: هنا

* **تنويه**: تلخص هذه الورقة أهم الآراء والمواقف والتحليلات التي وردت خلال الندوة. هذه الآراء لا تعكس بالضرورة موقف القانون من أجل فلسطين أو شريكتها منظمة ARDD. تهدف المنظمتان، من خلال حلقات النقاش المفتوحة الخاصة بهما، إلى إثارة النقاش وتعميق الوعي بالآراء القانونية المختلفة حول القضايا المطروحة. ومع ذلك، فهما لا تتبنيان أو تدعمان أي موقف محدد بخصوصها.

أولاً: المقدمة

على الرغم من التاريخ الطويل للانتهاكات في فلسطين، ومضي حوالي 7 سنوات على انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام 2015، وإعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عن بدء التحقيق في عام 2021، لم تحدث أي تطورات في وضع فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية في الفترة الأخيرة.

منذ أن تولى المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان منصبه في يونيو 2021، أعربت منظمات حقوق الإنسان عن مخاوف جدية من أن الوضع في فلسطين لم يتقدم شبرًا واحدًا للأمام، بينما قوبل الوضع في أوكرانيا باهتمام جاد من المحكمة. من الواضح أن فلسطين ليست على سلّم أولويات المحكمة. فعلى الرغم من تاريخ الانتهاكات الطويل، تم تخصيص ميزانية محدودة قدرها 50 ألف يورو لفلسطين بينما تم تخصيص الملايين لأوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، تم نشر 42 محققًا في أوكرانيا من قبل المدعي العام كريم خان بينما لم يتم تعيين محقق واحد في فلسطين - وفقًا لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني. زار المدعي العام كريم خان أوكرانيا مرتين شخصيًا وقام بالتغريد على حسابه الشخصي على تويتر بخصوص ذلك، في حين لم يتم تسجيل أي ذكر لفلسطين حتى الآن.

يربط بعض المراقبين الموقف الحالي للمدعي العام الحالي للمحكمة الجنائية الدولية بالضغوط التي تمارسها عليه بعض الدول؛ وقيل بأن المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، تعرضت للتهديد شخصيًا. علاوة على ذلك، في أعقاب قرار الدائرة التمهيدية لعام 2021 والذي تبعه قرار المدعية العامة للمضي قدماً في التحقيق في فلسطين، عملت حكومة الولايات المتحدة آنذاك على معاقبة المدعية العامة والقضاة، وتعليق حساباتهم المصرفية، ومصادرة ممتلكاتهم، وإلغاء تأشيراتهم. دفع هذا الكثيرين إلى الاعتقاد بأن المحكمة الجنائية الدولية لا تتحرك في الاتجاه المرجو.

تجمع هذه الندوة عبر الإنترنت المحامين الدوليين والخبراء القانونيين والعلماء والمنظمات غير الحكومية المشاركة في تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين من أجل:

- مناقشة التطورات (أو عدم وجودها) فيما يتعلق بوضع فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية.
- تسليط الضوء على الوتيرة المقلقة و "عدم منح الأولوية" للتحقيق في فلسطين.
- فحص الأسباب الكامنة وراء ذلك فيما يتعلق ب"عدم منح الأولوية" وأسس مثل هذا الاستنتاج.
- مناقشة خطط العمل الممكنة لدفع القضية إلى الأمام وجعلها "ضمن الأولويات" من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً: مداخلات المتحدثين

راجي الصوراني: الحديث عن آخر المستجدات حول وضع قضية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية.

- المرة الأولى التي بدأ فيها الفلسطينيون الاتصال بالمحكمة الجنائية الدولية كانت في عام 2006، لذا فنحن لسنا وافدين جددًا على هذه المسألة. كان المدعي العام في ذلك الوقت هو لويس مورينو أوكامبو الذي صرح بقوة في عام 2011 قبل انتهاء فترة ولايته أنه لا يمكنه التحرك شبرًا واحدًا في هذه المعركة دون موافقة أمريكية. كانت هذه أول صدمة كبيرة تلقاها الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بقدرة المحكمة الجنائية الدولية على النظر في الملف.
- في عام 2012، وبعد ضغوط من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لحقوق الإنسان في مواجهة الجرائم الإسرائيلية، أصبحت فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة وصادقت على نظام روما الأساسي.
- بعد ذلك، أعربت المدعية العامة الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا عن نيتها فتح تحقيق في الجرائم في فلسطين، لكن كان هناك ضغط سياسي شديد منذ اليوم الأول. أخيرًا في 22 كانون الأول (ديسمبر) 2019، فتحت القضية لكنها قررت إحالتها إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة لتحديد ما إذا كان للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص لتجنب العقبات القانونية المحتملة في المستقبل.
  - عندما حدث ذلك، كان هناك مرسوم رئاسي مباغت وغير مسبوق صدر عن الرئيس دونالد ترامب يقضي بأن الولايات المتحدة ستعمل على حماية إسرائيل من المساءلة في المحكمة الجنائية الدولية وينص على إلغاء تأشيرة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والتهديد بإجراءات أخرى تؤثر على ممتلكات القضاة والمساعدين وغيرها.
  - عندما تم انتخاب جو بايدن في عام 2020، ألغى أجزاء من هذا المرسوم بشأن التأشيرات والممتلكات، لكنه أكد أن الولايات المتحدة ستحمي حليفتها إسرائيل وتضمن عدم مساءلتها في المحكمة الجنائية الدولية.
- فهم هذه الخلفية أمر مهم للغاية، لأن هذا الوضع الذي نعيشه الآن لم يحدث من قبل. تاريخٌ عميق وطويل وقبيح كرسته الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من الفاعلين الدوليين الآخرين الذين ضغطوا وحاولوا تسييس المحكمة الجنائية الدولية.
- أخيرًا، في 5 فبراير 2021، وجدت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أن لديها اختصاصا على غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وانطباق نظام روما الأساسي في تلك المناطق.
  - توقعنا أن تفتح بنسودة تحقيقًا على الفور ولكنها لم تفعل. علمنا لاحقًا أن مسؤولين إسرائيليين كانوا يعملون في مكتبها وقاموا بتهديدها جسديًا. أبلغت بنسودا 39 دولة بما حصل ولكن لم يكن هناك أي رد فعل على الإطلاق.
  - في 3 مارس 2021، قررت بنسودا فتح التحقيق رغم كل هذه المخاطر.
- حدث هذا في نفس وقت حصول الانتخابات للمدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية. بسبب تسييس المحكمة الجنائية الدولية والضغط، تم انتخاب المدعي العام كريم خان بدلاً من مرشح أكثر ودية لفلسطين.

- ذهب المحامون الممثلون للضحايا الفلسطينيين إلى لاهاي للقاء خان في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وكان من المقرر عقد اجتماعين، لكنه ألغى كليهما في اللحظة الأخيرة دون سبب. مع ذلك، التقى الفريق بلجنة التحقيق وآخرين في المحكمة الجنائية الدولية.
  - أخبرهم رئيس فريق التحقيق بتقدير المحكمة الجنائية الدولية لحصولها على المذكرات القانونية التي لا تقدر بثمن من الفريق القانوني، وقال إنهم سيدرسونها وسيعودون إلى الفريق قريبًا.
  - في رحلة أحدث إلى لاهاي، كان من الغريب أن الفريق الممثل للضحايا الفلسطينيين لم يتمكن من مقابلة فريق التحقيق لأنهم لم يستجيبوا. ومع ذلك، لا يزال فريقنا يجتمع بهدف: (1) تبادل المعرفة والتطورات والتغييرات في المعلومات بين الأكاديميين والمحامين والخبراء من فلسطين وخارجها، (2) وضع استراتيجية الفريق القانوني بشأن الخطوات التالية، و (3) معالجة ومناقشة التناقضات بين كيفية تعامل المحكمة مع الوضع في أوكرانيا مقابل الوضع الفلسطيني في الميزانية، والموظفين، والزيارات الشخصية، والمقابلات، والعقوبات، إلخ على الرغم من أوجه التشابه الملحوظة بين الحالتين.
- النبأ السار هو أن المحكمة الجنائية الدولية أخبرت الفريق الممثل للضحايا الفلسطينيين أنهم كانوا يوسعون الفريق الذي لديهم من أجل تحقيق فلسطين، وهم يتفقون مع كل ما قاله المحامون الفلسطينيون وبإنهم فقط بصدد إعادة هيكلة فريقهم أولاً.
- أوضح الصوراني أن الفلسطينيين لن يكونوا "ضحايا جيّدين" لأحد، لا للإسرائيليين ولا للمدعي العام خان. وأنهم سيواصلون السعي لتحقيق العدالة والكرامة "ونريد أن نرى تحركًا في المحكمة الجنائية الدولية بشأن القضية الفلسطينية. إذا لم يحدث ذلك، فلن نصمت".

تريستينو مارينييلو: موقف الفريق القانوني بشأن آخر التطورات في المحكمة الجنائية الدولية وتأثير بطء التحقيق على الضحايا

- قال مارينييلو: كما أشار راجي الصوراني، فإن ما يحدث الآن في الواقع ليس "إلغاء أولوية الوضع في فلسطين" - وهذا ما حدث مع الوضع في أفغانستان- حيث لم يتم وضع التحقيق الخاص بفلسطين في حالة سبات، بل إن ما يحدث في فلسطين هو شلل في المحكمة الجنائية الدولية، مما يعني عجز المدعي العام الجديد عن اختيار القضايا.
  - رحب الضحايا في فلسطين بحماس كبير بقرار المدعي العام السابق لفتح التحقيق. هذا لأنه لا توجد بدائل للفلسطينيين من ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية حيث لا توجد إمكانية لتحقيق العدالة المحلية أو المساءلة من قبل المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي هي غير قادرة وغير راغبة في معالجة أخطر انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

- تم توثيق هذا العجز وعدم الرغبة في النظام القانوني الإسرائيلي على نطاق واسع ومعالجته من قبل المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش وكذلك المنظمات الفلسطينية مثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وبتسيلم. نشرت هذه المنظمات مؤخرًا تقريرًا حول كيفية قيام نظام القضاء العسكري الإسرائيلي بغسل وتبييض الجرائم الخطيرة التي ارتكبها ضباط الجيش والساسة الإسرائيليون فيما يتعلق بمسيرة العودة الكبرى.
- علاوة على ذلك، نشرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقارير توثق أوجه القصور الهيكلية في نظام القضاء العسكري الإسرائيلي، لقد أظهروا أن النظام لا يهدف إلى توفير العدالة للضحايا؛ بل هدفه الوحيد هو حماية مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومين من العدالة.

- يجب أن تؤخذ هذه التقارير والحقائق في الاعتبار عند معالجة التصريحات التي أدلت بها إدارة بايدن مؤخرًا والتي تقول إن لدى إسرائيل القدرة على معالجة جرائم الحرب المزعومة المرتكبة فيما يتعلق بقضية شيرين أبو عاقلة. ومع ذلك، فإن الإدارة الأمريكية تدرك جيدًا أنه إذا اقتصرت العدالة على المستوى المحلي، فلن تكون هناك عدالة على الإطلاق.
- وبالتالي، من الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية هي المكان الوحيد الممكن لتقديم العدالة لضحايا أخطر الجرائم.
  - هل هذا يعني أن التحقيق الذي بدأه المدعي العام السابق كان كاملاً؟ لا، إنه ليس كذلك.
  - عرض الممثلون القانونيون للضحايا في عام 2010 مخاوفهم أمام المحكمة بشأن النطاق الضيق للتحقيق بحيث يستبعد العديد من الضحايا الفلسطينيين، حيث يقتصر النطاق على حرب غزة في عام 2014 ويركز فقط على 3 حوادث على الرغم من توثيق أكثر من 3000 جريمة حرب. كما أن التحقيق لا يشمل الجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تعطي بعض الوثائق من مكتب المدعي العام الانطباع بأن هذا صراع بين طرفين وليس احتلالاً وفصلًا عنصريًا منهجيًا وواسع النطاق.
  - إذا لم يتضمن مكتب المدعي العام النظر في جرائم ضد الإنسانية، فسيظل السياق الضروري مفقودًا دائمًا؛ حيث أن استبعاد الجرائم ضد الإنسانية يعني استبعاد الجرائم التي تعد الآن مثبتة على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.
- إن الاهتمامات الرئيسية للضحايا الفلسطينيين والمجتمع المدني من مكتب المدعي العام هي جعله يختار القضايا (تحديد المسؤولين عن الجرائم) في أقرب وقت ممكن، لأن تأخر العدالة هو إنكار لها. بالإضافة إلى توسيع نطاق القضايا ليشمل التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في مايو 2021 كما تم توثيقها على نطاق واسع من قبل المنظمات الفلسطينية.

جوليا بينزوتي: مناقشة العقبات التي تحول دون تقدم قضية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية وما يمكن فعله لدفع القضية إلى الأمام

- بموجب نظام روما الأساسي، يتمتع المدعي العام بسلطة تقديرية واسعة في اتخاذ قرارات الشروع في التحقيق، وإعطاء الأولوية للحالات التي سيحقق فيها، واختيار التهم. هذه السلطة التقديرية ليست مستقلة تمامًا، ولكن لا يوجد أي شكل من أشكال المراجعة القضائية أو غير ذلك لسلوك المدعي العام في التحقيق، بما في ذلك قراره بوقف التحقيق.
  - فيما يتعلق بفلسطين، لأن قضيتها كانت مبنية على إحالة ذاتية من دولة فلسطين، فإن تقدير المدعي العام محدود أكثر قليلاً من المفترض.
  - ومع ذلك، هناك 16 تحقيقا آخر يجري بالتوازي مع تحقيق فلسطين في الوقت الحالي، ووفقا لتقرير عام 2020، يمتلك مكتب المدعي العام القدرة على إجراء 8 تحقيقات متزامنة فقط.
- لا توجد معايير في نظام روما الأساسي تحكم كيفية ممارسة مكتب المدعي العام لسلطته التقديرية الواسعة لتحديد ما هو مهم، حيث يوجد نوعان من وثائق السياسة الداخلية التي تعتبر مهمة لتقييم المعايير التي يستخدمونها؛ هذه هي وثيقة السياسة لعام 2016 بشأن اختيار الحالات وتحديد الأولويات و 2021 بشأن استكمال الموقف/الوضع.
  - وفقًا لورقة عام 2016، فإن المعايير الرئيسية لاختيار القضايا هي الجسامة gravity، وتشمل المعايير الأخرى درجة مسؤولية الجناة المزعومين والتهم المحتملة.
  - عندما يتعلق الأمر بتحديد الحالات التي يجب إعطاؤها الأولوية، قيل لنا أن المكتب يقوم بمراجعة مقارنة للمعايير المطبقة على اختيار الحالة، كما يأخذون في الاعتبار تأثير التحقيق والملاحقة القضائية جنبًا إلى جنب مع العوامل العملياتية بما في ذلك توافر الأدلة، وآفاق التعاون، والوضع الأمني في البلاد، واحتمال تنفيذ أوامر التوقيف أو الاستدعاء.
- لأن قضية فلسطين كانت إحالة ذاتية من قبل الدولة، لا يمكن للمدعي العام ببساطة إغلاق القضية دون إجراء أي ملاحقات، لأن هناك ضمانات في نظام روما الأساسي بموجب المادة 53 (2)، أنه يجب على المدعي العام إبلاغ جهة الإحالة إذا وجد أنه ليس هناك أساس كاف للمقاضاة.
  - من المرجح أن تكون عملية التحقيق طويلة وصعبة، ولكن هناك ما يدعو إلى الأمل في أن تكون هناك محاكمات في مرحلة ما. إذا لم يكن الأمر كذلك، فهناك على الأقل شكل من أشكال الرقابة القضائية على السلطة التقديرية للادعاء إذا حاولوا إغلاق التحقيق دون إجراء أي ملاحقات قضائية.
- هناك عدة عقبات في الوقت الحالي تمنع مضي ملف فلسطين قدمًا وأن تكون لها أولوية قصوى على غرار حالات أخرى مثل أوكرانيا.
  - الأهم من ذلك أن عدم التعاون هو عامل رئيسي يميز الوضع في فلسطين عن الوضع في أوكرانيا. هذا ليس له أهمية خاصة لإجراء التحقيق نفسه حيث يمكن الوصول إلى الأدلة دون الوصول إلى الإقليم ذاته؛ بل إنه ذو صلة باحتمالات تنفيذ أوامر القبض أو الاستدعاء.

- لعل أفضل مقارنة هي الوضع في جورجيا، حيث استغرق مكتب المدعي العام 6 سنوات للانتقال من فتح التحقيق إلى طلب إصدار أوامر القبض. كما هو الحال مع فلسطين، كان هذا وضعًا لم يكن فيه التعاون في المتناول تمامًا.
- عامل آخر مهم وهو خطر رد الفعل العكسي من قبل عدد كبير من الدول الأعضاء التي تعارض التحقيق في فلسطين، حتى بلد جنسية المدعي العام الجديد نفسه ليست مؤيدة للتحقيق. هذا مختلف تمامًا عن أوكرانيا حيث قامت 42 دولة بالإحالة إلى المحكمة وتعهدت بتوفير الموارد.

- لسوء الحظ، هناك القليل مما يمكن فعله على مستوى المجتمع المدني لدفع التحقيق في فلسطين بشكل أسرع بسبب طبيعة سلطة المدعي العام التقديرية. ان أفضل ما يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام به هو ما يفعله المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وآخرون، وهو محاولة التواصل مع مكتب المدعي العام لتبادل المعلومات والأدلة وإبداء استعدادهم للمساعدة.
  - بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل الدبلوماسي من قبل الدول الأطراف لحشد الدعم للتحقيق يمكن أن يساعد بشكل كبير تمامًا كما فعلوا مع أوكرانيا. ومع ذلك، فإن العوائق التي تحول دون ذلك سياسية وليست قانونية.
- على الرغم من المسائل التي تأتي من هذه السلطة التقديرية الواسعة للادعاء، فمن الجيد أن المحكمة الجنائية الدولية لديها مدع عام مستقل وأن الرقابة القضائية محدودة للغاية في هذه المرحلة. في حين أن العدالة الجنائية الدولية انتقائية للغاية، فهي أيضًا سياسية. هناك أسباب قاهرة تدفع مكتب المدعي العام للمضي قدما في تحقيق فلسطين حيث أن التأخير قد يفتح على المحكمة اتهامات بالتدخل السياسي، ويرسل رسائل مربكة للضحايا والشهود، ويقوض الثقة في المحكمة.

جون بي كويجلي: كيفية تأثير عدم إعطاء الأولوية لفلسطين على عمل وسمعة المحكمة الجنائية الدولية والقانون الجنائي الدولي بشكل عام

- قد يكون من الممكن أن تحتل فلسطين مرتبة أعلى في هرم الأولويات فيما يتعلق بمعايير اختيار الحالة. على وجه التحديد، لا تتطلب قضية المستوطنات قدرًا كبيرًا من التحقيق في الوقائع حيث أن عدم شرعيتها واضحة والأشخاص الذين ستتم محاكمتهم هم ببساطة من هم في مجلس الوزراء الإسرائيلي.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن رفض حق العودة إلى الوطن مهم أيضًا ليتم طرحه كقضية خاصة للضحايا من غزة الذين لا يُسمح لهم بالعيش في بلدهم. تقع هذه الجريمة مباشرة تحت الاضطهاد والفصل العنصري في المادة 7 من نظام روما الأساسي. لهذا، هناك أيضًا القليل جدًا من التحقيق المطلوب.
- لا ينبغي بالطبع إجراء هذه التحقيقات بدلاً من التحقيقات في ما حدث عامي 2014 و 2021، ولكن إذا كان من الأسهل النظر في هذه التحقيقات، فيجب إعطاؤها الأولوية حيث أنه ليست من الممكن وضع الجناة في السجن إلا مرة واحدة. من المحتمل بالتأكيد أن يكون هناك المزيد من ردود الفعل السياسية على التغييرات في رفض

حق العودة إلى الوطن لأنها قضايا أوسع تتعلق بصلاحية إسرائيل كدولة. بغض النظر، يجب وضعها في المقدمة والمركز بسبب عمليّتها.

- في الواقع، يتضمن ملف إحالة فلسطين لعام 2018 الفصل العنصري وجرائم ضد الإنسانية وبالتالي، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان رفض حق العودة إلى الوطن يمكن اعتباره جزءًا مما تمت الإشارة إليه بالفعل. قد يكون من المفيد الحصول على إحالة جديدة على أساس المادة 14 من فلسطين حول هذه المسألة على وجه التحديد.
- قد يكون من المفيد أيضًا محاولة الحصول على إحالات إضافية إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل دول أخرى، مثل ما فعلته بعض الدول لأوكرانيا لمواجهة المعارضة القادمة من ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومع ذلك، قد يمثل هذا تحديًا نظرًا لعدم انضمام العديد من الدول العربية إلى نظام روما الأساسي.

- إذا عملت المحكمة بما تريده الدول القوية ولم تتابع هذا التحقيق، فمن المؤكد أن سمعتها ستكون معرضة للخطر.

الاسئلة والاجوبة

السؤال الأول: إذا حظيت بعض القضايا أو الدول بالاهتمام لأن لديها موارد ودعم سياسي من الدول الأعضاء لنظام روما الأساسي، فكيف يمكننا ضمان تحقيق العدالة لفلسطين والدول الأخرى؟ هل يمكننا القول أن السياسة لها اليد العليا في تطبيق القانون الدولي؟

جوليا بينزاوتي (جواب): عندما تتعهد الدول الأعضاء بموارد للتحقيق في أوكرانيا، لا يمكنهم في الواقع تخصيصها لأغراض حالة أوكرانيا بالتحديد. لذا، فالمسألة لا تتعلق بحجم الأموال التي تنفقها الدول على وضع معين؛ ومع ذلك، فإن ما رأيناه مع أوكرانيا هو دعم سياسي ساحق للتحقيق الجاري. يبدو أن هذا الدعم السياسي يساعد، لذلك من المهم بالتأكيد مواجهة المعارضة السياسية التي نعرف أنها موجودة من عدد كبير من الدول القوية. فيما يتعلق بما إذا كانت السياسة لها اليد العليا في تنفيذ القانون الدولي، فأنا أتأرجح بين إجابة أكثر تفاؤلاً بأن القانون الدولي سوف يسود وإجابة أكثر تشاؤمًا مفادها أنه ربما يكون هذا هو حقًا القانون الدولي.

السؤال الثاني: إذا نظرت إلى تاريخ العدالة الجنائية الدولية منذ مؤتمر فيينا عام 1815 وحتى الآن، فقد كان من المفترض دائمًا أن تكون العدالة لأغراض سياسية، لدفع كبار القادة في جميع أنحاء العالم. هذا بالضبط ما كانت تفعله المحكمة الجنائية الدولية. منذ عام 2002، لم يكن هناك سوى ثلاثة نزاعات تمت ملاحقتها بشكل كامل حيث كان معظم المتهمين أفارقة (47 منهم). إذا، هل المحكمة حقًا مكان للعدالة الجنائية أم أنها مكان للسلطة؟ ما هي خطط راجي الصوراني والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الأخرى؟ بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك في العام الماضي بعض التقارير غير المؤكدة التي تفيد بأن السلطة الفلسطينية

طلبت من المحكمة الجنائية الدولية إبطاء التحقيق أو عدم إعطاء الأولوية له. هل يمكن أن يكون هذا قد ساهم في ما نراه الآن؟

راجي الصوراني (جواب): الاسبوع الماضي كان هناك لقاء بين وزير الخارجية الفلسطيني والمدعي العام. كان من المفترض أن ينعقد هذا الاجتماع منذ خمسة أشهر وظل المدعي العام يؤجله. كان هدف المدعي العام من الاجتماع ذو شقين: (1) القول إنه لم يقبل خطاب الاحتجاج الذي أرسلته إليه وزارة الخارجية الفلسطينية والذي يقول إن العملية تسير ببطء شديد وتأخر العدالة هو إنكار للعدالة و (2) أن يقول أنهم يحرضون منظمات حقوق الإنسان في المجتمع المدني الفلسطيني على مهاجمة المدعي العام خان. هذه الطريقة في التحدث والتعامل مع الموقف من قبل المدعي العام هي عبثية تمامًا وغير مقبولة وتتعارض بشكل مباشر مع الطريقة التي تعامل بها مع مواقف أخرى مثل عندما دعا رئيس الوزراء بوريس جونسون المحكمة الجنائية الدولية إلى عدم تحميل إسرائيل المسؤولية. هذا يوضح مدى التدخل في استقلال القضاء. نريد مدعياً عامًا مستقلًا وذو مصداقية ومهني في المحكمة الجنائية الدولية، يقوم بعمله أعمى عن الدين والعرق والجنسية وما إلى ذلك. بالإضافة الى ذلك، من المهم التأكيد على أن فلسطين بحاجة إلى المحكمة الجنائية الدولية لأننا نستحق الكرامة والعدالة لضحايانا. لن نستسلم ولن ندع أحدًا يسلب أملنا أو معركتنا. مثلما يحتاج الفلسطينيون إلى المحكمة الجنائية الدولية، تحتاج المحكمة الجنائية الدولية لفلسطين لاستعادة مصداقيتها واستقلالها وإظهار أنها ستكافح من أجل الضحايا. في تشرين الأول (أكتوبر) أو تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، إذا لم يتصرف المدعي العام وفقًا لسيادة القانون وبقي يمارس الانتقائية والتسييس، فإن الجانب الفلسطيني سيحضر الأشخاص الذين سيعرضون قضايا الوضع القائم للتحدث عن الحقيقة من جميع أنحاء العالم، لأننا لن نقبل بذلك. سابقاً، كان القانون لحماية السادة وليس العبيد. لن نكون عبيد القرن الحادي والعشرين. سنقاتل ولن نفقد الأمل أبدًا في أننا في يوم من الأيام سنحقق العدالة والكرامة لضحايانا.

تعليق من الحضور رقم 1: هناك انتقادات ضخمة من تحالف المحكمة الجنائية الدولية حول الطريقة التي تم بها معالجة هذه المسألة. تم وضع نظام روما الأساسي لأغراض تصنيف الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والعدوان وجرائم الحرب، وهذا يعني أنه عندما يتم التحريض ضد تحقيق ما، فإن واجب المدعي العام إتمام ذلك التحقيق على الرغم من أية اعتراضات. إذا خضعت المحكمة للضغط السياسي ولم تتابع التحقيق، فإن سمعة المحكمة الجنائية الدولية سوف تتدهور في الوحل. بالإضافة الى ذلك، يجب الأخذ بالاقتراح الذي طرح اليوم حول الإحالات إلى المحكمة بشأن فلسطين من قبل الدول الصديقة. إذا تمكنت 42 دولة من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية من إحالة ملف أوكرانيا - هذا ما دفع المدعي العام إلى التحرك على الفور، فيجب أن نحاول أن نفعل الشيء نفسه مع الدول الصديقة لفلسطين لتحريك التحقيق. من الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية هي المكان المناسب لرفع هذه القضية، إلا أن هناك طرقًا أخرى يجب أن نفكر فيها أيضًا مثل محكمة العدل الدولية من خلال تقديم دولة ودية ملفا هناك و/أو محكمة لتقصي الحقائق. إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية لن تتحرك، يجب أن نظهر لهم أن القانون الجنائي الدولي له سبل أخرى.

تعليق من الحضور رقم 2: فيما يتعلق بمصطلح "إلغاء الأولوية" الموجود في عنوان الندوة، لم تقم القانون من أجل فلسطين باستخدامه بالمعنى القانوني وإنما للتعبير عن واقع إلغاء الأولوية لفلسطين الذي يحدث في المحكمة الجنائية الدولية. لكن بالتأكيد أن الانتقادات لاستخدام المصطلح مهمة من أجل التوضيح.

السؤال الثالث: يبدو أن قضية فلسطين نتجت بشكل رئيسي عن مسألة الدولانية والانضمام إلى نظام روما الأساسي. عندما نتحدث عن حالة أوكرانيا، فإننا نتحدث عن عدم انطباق ذلك بخصوصها. لذا، هل يحق للدول أن تقرر بنفسها ما هي الحقوق التي تقبلها لدولة لا تعترف بها إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية تعترف بها كدولة؟ بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن لا يتعلق الأمر بالمحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل يتعلق بجميع المجموعات والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة حيث تعوق السياسة ودخانها المتطاير القدرة على الإعتراف بفلسطين وتحقيق العدالة. هل من سبيل لنقل المعضلة بعيدًا عن عواصم الدول القوية التي تعتقد أنها تستطيع السيطرة على القضية دائما؟

جون كويجلي (جواب): للرد على هذه الدول التي تعترض على شرعية فلسطين كدولة، يمنحنا الوضع الأوكراني طريقا جديداً. سبب اعتراض أنطوني بلينكين على التحقيق في فلسطين هو أن إسرائيل ليست طرفًا في نظام روما الأساسي، لكن روسيا ليست أيضًا طرفًا في ذات النظام.

السؤال الرابع: خلال زيارة رسمية للمحكمة الجنائية الدولية الأسبوع الماضي، قال رئيس قسم التحليل والتحقيق في مكتب المدعي العام إن المحكمة أرسلت محققيها إلى فلسطين. هل هذا الخبر صحيح وكم عدد المحققين؟

راجي الصوراني (جواب): نحن من يفترض بنا أن نعرف إذا حدث ذلك وليس لدينا دليل على ذلك. هذا وهمي وغير صحيح لأننا نتابع ذلك ساعة بساعة كل يوم.

السؤال الخامس: بالنظر إلى أننا رأينا كل هذه العقبات أمام فلسطين لتتمكن من الذهاب إلى المحكمة الجنائية الدولية، فهل إن ذات المحكمة هي السبيل الصحيح للفلسطينيين للحصول على العدالة؟

جون كويجلي (جواب): هناك سبيل آخر محتمل وهو اللجنة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان الصيف الماضي. هذه اللجنة مكلفة بتجميع ملفات جنائية للأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم تتعلق بالوضع في غزة عام 2021 أو بأسبابه الجذرية. أتوق إلى رؤية تلك اللجنة تضع قائمة بالمسؤولين من الحكومة الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد أن يقوم أشخاص من غزة بإبلاغ اللجنة بأنهم يعتبرون أنفسهم ضحايا إما فيما يتعلق بما حدث في عام 2021 أو غير ذلك. هذه اللجنة لديها موقع على شبكة الإنترنت حيث يمكنك إرسال المعلومات. يمكن أن تكون هناك قيمة لإطلاق حملة نشجع من خلالها أعدادًا كبيرة من الأشخاص على إرسال الطلبات على أمل أن تتوصل اللجنة إلى شيء ما. لقد قدموا تقريرًا مؤقتًا قبل بضعة أسابيع وهو أمر مشجع للغاية لأنهم يأخذون مهمتهم المتمثلة في النظر في الأسباب الجذرية على محمل الجد. تبدو هذه اللجنة منفتحة على ما يبدو ويمكن أن تؤثر بدورها على المحكمة الجنائية الدولية.

راجي الصوراني (جواب): في الأسبوع الماضي في 20 و 21 حزيران، عقد فريقنا اجتماعنا الثاني في جنيف مع هذه اللجنة. نحن ننسق بطريقة استراتيجية للغاية ونستعد لمخاطبة الجمعية العامة في أكتوبر. لديهم تفويض واسع جدًا وشامل تمامًا ولا يقتصر على حدود إقليمية، بل يشمل ذلك داخل الخط الأخضر أيضًا. يمكنهم الوصول إلى الأسباب العميقة للصراع. يجب أن نستثمر الكثير في هذا بالإضافة إلى محاولة تفعيل الولاية القضائية العالمية في جميع أنحاء العالم. يجب استخدام جميع الخيارات، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية وغيرها، في جميع أنحاء العالم.

-انتهى-